بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

التقرير الصحفي اليومي

الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١٢/٢٣م

دائرة العلاقات العامة والإعلام

الرأي

AL RAI DAILY NEWSPAPER WEDNESDAY, DECEMBER 23, 2009 NO 14318 VOL. 39 AMMAN - JORDAN الأربعاء ٦ محرم - ١٤٣١ هـ - الموافق ٢٣ كانون الأول ٢٠٠٩م - العدد ١٤٣١٨ السنة التاسعة والثلاثون - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

مدعي عام ضريبة المبيعات يحاضر في «آل البيت»

الاصلاح الضريبي مرتبط بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

عمان- الرأي- أكد مدعي عام ضريبة المبيعات في دائرة ضريبة الدخل أحمد الوحوش أن الإصلاح الضريبي لا يمكن تحقيق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية الأخرى للوصول إلى الأهداف المرجوة نحو الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

وأضاف خلال ندوة حول "الإصلاح الضريبي واقع وطموحات" نظمها كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت أن دائرة ضريبة الدخل تقوم بالتواصل وبناء جسور الثقة بين المكلفين والدائرة من خلال عقد الورشات التعريفية وإرسال رسائل خلوية للتعريف بأعمال الدائرة الرئيسية بهدف تحقيق الخدمة المميزة والقيام بالدور المبذول لإنجاح مشروع الإصلاح الضريبي.

وأشار الوحوش إلى أن القانون الحالي للضريبة يتميز عن غيره من القوانين بوجود مقومات حقيقية للإصلاح الضريبي الجيد والذي انطلق من النصوص الدستورية والقواعد الاجتماعية من خلال إجراء دراسة واقعية للنظام الحالي والعمل على تعديله بهدف تفادي الآثار السلبية التي كانت موجودة في النظام الضريبي السابق.

وبين بأنه بناء على التوجيهات الملكية السامية بتشكيل اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية والتي تضمنت خطة الحكومة لغاية ٢٠١٦ حيث جاء في الفصل السابع من الأجندة أن النظام الضريبي القائم معقد ويفرض مخفوظات ضريبية تكاد تكون الأعلى في المنطقة الأمر الذي دفع باللجنة بالتوجه إلى ضرورة العمل على إصلاح الإعفاءات التميزية لبعض القطاعات والذي كان واضحاً في خطاب التكليف السامي للحكومة الحالية من خلال التأكيد على الإصلاح المالي وتعديل التشريعات المالية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وأضاف الوحوش أن قانون الضريبة جاء للحد من استهلاك بعض السلع مثل الدخان والمشروبات الروحية والتي تم فرض الضرائب عليها، وهناك بعض الإصلاحات الضريبية تم إقرارها تمشياً مع ظروف المواطنين من خلال تخفيض الضرائب على بعض السلع بنسبة (٢-٤٪) بالإضافة إلى إعفاء بعض المواد الغذائية بالكامل من الضريبة مثل طعام الأطفال واحتياجات المعاقين موضحاً بأنه تم تخفيض الضرائب على اللحوم والألبان ومشتقاتها الازدواجية في تحصيل الضرائب حيث يوجد خصم ضريبي على المشتريات والمبيعات شريطة عدم تراكم الأموال الضريبية موضحاً أن الإعفاء الضريبي اقتصر أيضاً على خدمات المحامين في قضايا المحاكم وتم استثناء الاستشارات من خلال فرض الضرائب عليها.

وبين أنه تم ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعي إعفاء السيارات الهجين من الضرائب والتي تعتبر صديقة للبيئة لضمان توفير الاستهلاك من الوقود بالإضافة إلى ما شهدته المملكة من أزمة اقتصادية في عام ٢٠٠٧ عملت الحكومة آنذاك على إصدار قرار برفع حد التسجيل للتجار من ٥٠ ألف دينار إلى ١٠٠ ألف دينار بالإضافة إلى إصلاح ضريبي آخر على مادة الإسمنت والتي جاءت اثر ارتفاع الأسعار عالمياً فكان لا بد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهمة.

المستشار القانوني في دائرة ضريبة الدخل خلف السكارنة أوضح من جانبه مراحل تعليق قانون الضريبة باعتبار الأردن الدولة الثانية بعد العراق التي أصدرت أول قانون للضريبة استناداً إلى الدستور، وبين أن القانون جاء لاستيفاء الضرائب من المكلفين بشكل إلزامي وفق القانون لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بمنح الإعفاءات الكلية أو الجزئية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إضافة إلى فوائد أخرى منها ضبط الاستهلاك مشيراً إلى أن هناك أهدافا اجتماعية للضريبة بحيث تجبى من الأغنياء وتنفق على الفقراء.

وأشار السكارنة إلى أن المكلف يقوم بإعلان الدخل الإجمالي والتي وجدت على أثرها الثقة ما بين المكلف وضريبة الدخل، موضحاً أن الدائرة استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في خدماتها وضمن الأنظمة والتعليمات الموضوعة لهذا الخصوص.

الدستور
تأسست ١٩٧٢

خلال محاضرة له حول الإصلاح الضريبي في جامعة آل البيت

مدعي عام الضريبة: الإصلاح الضريبي لن يحقق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات الأخرى

□ المفرق – الدستور

أكد مدعي عام ضريبة المبيعات في دائرة ضريبة الدخل أحمد الوحوش أن الإصلاح الضريبي لا يمكن تحقيق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية الأخرى للوصول إلى الأهداف المرجوة نحو الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

وأضاف خلال ندوة حول "الإصلاح الضريبي واقع وطموحات" نظمتها كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت أن دائرة ضريبة الدخل تقوم بالتواصل وبناء جسور الثقة بين المكلفين والدائرة من خلال عقد الورشات التعريفية وإرسال رسائل خلوية للتعريف بأعمال الدائرة الرئيسية بهدف تحقيق الخدمة المميزة والقيام بالدور المنوط لإنجاح مشروع الإصلاح الضريبي.

وأشار الوحوش إلى أن القانون الحالي للضريبة يتميز عن غيره من القوانين بوجود مقومات حقيقية للإصلاح الضريبي الجيد والذي انطلق من النصوص الدستورية والقواعد الاجتماعية من خلال إجراء دراسة واقعية للنظام الحالي والعمل على تعديله بهدف تفادي الآثار السلبية التي كانت موجودة في النظام الضريبي السابق.

وبين بأنه بناء على التوجيهات الملكية السامية بتشكيل اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية والتي تضمنت خطة الحكومة لغاية ٢٠١٦ حيث جاء في الفصل السابع من الأجندة "أن النظام الضريبي القائم معقد ويفرض ضغوطات ضريبية تكاد تكون الأعلى في المنطقة" الأمر الذي دفع باللجنة بالتوجه إلى ضرورة العمل على إصلاح الإعفاءات التمييزية لبعض القطاعات والذي كان واضحاً في خطاب التكليف السامي للحكومة الحالية من خلال التأكيد على الإصلاح المالي وتعديل التشريعات المالية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وأضاف الوحوش أن قانون الضريبة جاء للحد من استهلاك بعض السلع مثل الدخان والمشروبات الروحية والتي تم فرض الضرائب عليها، وهناك بعض الإصلاحات الضريبية تم إقرارها تمشياً مع ظروف المواطنين من خلال تخفيض الضرائب على بعض السلع بنسبة(٢-٤٪) بالإضافة إلى إعفاء بعض المواد الغذائية بالكامل من الضريبة مثل طعام الأطفال واحتياجات المعاقين موضحا بأنه تم تخفيض الضرائب على اللحوم والألبان وفادي الإزدواجية في تحصيل الضرائب حيث يوجد خصم ضريبي على المشتريات والمبيعات شريطة عدم تراكم الأموال الضريبية موضحاً أن الإعفاء الضريبي اقتصر أيضاً على خدمات المحامين في قضايا المحاكم وتم استثناء الاستشارات من خلال فرض الضرائب عليها.

وبين أنه تم ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعي إعفاء السيارات الهجين من الضرائب والتي تعتبر صديقة البيئة لضمان توفير الاستهلاك من الوقود، بالإضافة إلى ما شهدته المملكة من أزمة اقتصادية في عام ٢٠٠٧ عملت الحكومة آنذاك على إصدار قرار برفع حد التسجيل للتجار من ٥٠ ألف دينار إلى ١٠٠ ألف دينار بالإضافة إلى إصلاح ضريبي آخر على مادة الإسمنت والتي جاءت اثر ارتفاع الأسعار عالمياً فكان لا بد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهمة.

المشاركون في الندوة

المستشار القانوني في دائرة ضريبة الدخل خلف السكارنة أوضح من جانبه مراحل تطبيق قانون الضريبة باعتبار الأردن الدولة الثانية بعد العراق التي أصدرت أول قانون للضريبة استناداً إلى الدستور، وبين أن القانون جاء لاستيفاء الضرائب من المكلفين بشكل إلزامي وفق القانون لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بمنح الإعفاءات الكلية أو الجزئية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إضافة إلى فوائد أخرى منها ضبط الاستهلاك مشيراً إلى أن هناك أهدافا اجتماعية للضريبة بحيث تجبى من الأغنياء وتنفق على الفقراء. وأشار السكارنة إلى أن المكلف يقوم بإعلان الدخل الإجمالي والتي وجدت على أثرها الثقة ما بين المكلف وضريبة الدخل، موضحاً أن الدائرة استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في خدماتها وضمن الأنظمة والتعليمات الموضوعة بهذا الخصوص.

في ختام الندوة التي أدارها الدكتور موفق محاسيد أجاب الوحوش والسكارنة على أسئلة واستفسارات الطلبة والحضور.

العرب اليوم
Al arab Al yawm

خلال محاضرة له في جامعة آل البيت

مدعي عام الضريبة: الإصلاح الضريبي لن يحقق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات الأخرى

● تعديل القانون جاء لتفادي الآثار السلبية للنظام الضريبي السابق

● إصلاحات للإعفاءات التمييزية لبعض القطاعات وتخفيض الضرائب على سلع أخرى

● الوحوش خلال المحاضرة

□ المفرق – العرب اليوم – يوسف المشاقبة

● أكد مدعي عام ضريبة المبيعات في دائرة ضريبة الدخل أحمد الوحوش أن الإصلاح الضريبي لا يمكن تحقيق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية الأخرى للوصول إلى الأهداف المرجوة نحو الإصلاح الاقتصادي المطلوب.

وأضاف خلال ندوة حول الإصلاح الضريبي واقع وطموحات نظمتها كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت أن دائرة ضريبة الدخل تقوم بالتواصل وبناء جسور الثقة بين المكلفين والدائرة من خلال عقد الورشات التعريفية وإرسال رسائل خلوية للتعريف بأعمال الدائرة الرئيسية بهدف تحقيق الخدمة المميزة والقيام بالدور البذول لإنجاح مشروع الإصلاح الضريبي.

وأشار الوحوش ان القانون الحالي للضريبة يتميز عن غيره من القوانين بوجود معلومات حقيقية للإصلاح الضريبي الجيد والذي انطلق من النصوص الدستورية والقواعد الاجتماعية من خلال إجراء دراسة واقعية للنظام الحالي والعمل على تعديله بهدف تفادي الآثار السلبية التي كانت موجودة في النظام الضريبي السابق.

وبين بأنه بناء على التوجيهات الملكية بتشكيل اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية والتي تضمنت خطة الحكومة لغاية 2016 حيث جاء في الفصل السابع من الأجندة "أن النظام الضريبي القائم معقد ويفرض ضغوطات ضريبية تكاد تكون الأعلى في المنطقة" الأمر الذي دفع باللجنة بالتوجه إلى ضرورة العمل على إصلاح الإعفاءات التمييزية لبعض القطاعات والذي كان واضحا في خطاب التكليف السامي للحكومة الحالية من خلال التأكيد على الإصلاح المالي وتعديل التشريعات المالية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة.

وأضاف الوحوش أن قانون الضريبة جاء للحد من استهلاك بعض السلع مثل الدخان والمشروبات الروحية والتي تم فرض الضرائب عليها، مشيرا ان هناك بعض الإصلاحات الضريبية تم إقرارها تمشيا مع ظروف المواطنين من خلال تخفيض الضرائب على بعض السلع بنسبة (2-4 بالمئة) اضافة إلى إعفاء بعض المواد الغذائية بالكامل من الضريبة مثل طعام الأطفال واحتياجات المعاقين موضحا بأنه تم تخفيض الضرائب على اللحوم والألبان وتفادي الازدواجية في تحصيل الضرائب حيث يوجد خصم ضريبي على المشتريات والمبيعات شريطة عدم تراكم الأموال الضريبية موضحاً ايضا أن الإعفاء الضريبي اقتصر أيضاً على خدمات المحامين في قضايا المحاكم وتم استثناء الاستشارات من خلال فرض الضرائب عليها.

وبين انه تم ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعي إعفاء السيارات الهجينة من الضرائب والتي تعتبر صديقة للبيئة لضمان توفير الاستهلاك من الوقود، اضافة إلى ما شهدته المملكة من أزمة اقتصادية في عام 2007 عملت الحكومة آنذاك على إصدار قرار برفع حد التسجيل للتجار من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار اضافة إلى إصلاح ضريبي آخر على مادة الإسمنت والتي جاءت اثر ارتفاع الأسعار عالمياً فكان لا بد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهمة.

المستشار القانوني في دائرة ضريبة الدخل خلف السكارنة أوضح من جانبه مراحل تطبيق قانون الضريبة باعتبار الأردن الدولة الثانية بعد العراق التي أصدرت أول قانون للضريبة استنادا إلى الدستور، وبين أن القانون جاء لاستيفاء الضرائب من المكلفين بشكل إلزامي وفق القانون لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بمنح الإعفاءات الكلية أو الجزئية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إضافة إلى فوائد أخرى منها ضبط الاستهلاك مشيرا ان هناك أهدافا اجتماعية للضريبة بحيث تجبى من الأغنياء وتنفق على الفقراء.

وأشار السكارنة ان المكلف يقوم بإعلان الدخل الإجمالي والتي وجدت على أثرها الثقة ما بين المكلف وضريبة الدخل، موضحاً أن الدائرة استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في خدماتها وضمن الأنظمة والتعليمات الموضوعة بهذا الخصوص.

في ختام الندوة التي أدارها الدكتور موفق محاميد أجاب الوحوش والسكارنة على أسئلة واستفسارات الطلبة والحضور.

الأنباط

الأنباط
ديرتنا
الاربعاء 2009/12/23

خلال محاضرة له حول الإصلاح الضريبي في جامعة آل البيت

مدعي عام الضريبة: الإصلاح الضريبي لن يحقق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات الأخرى

■ الأنباط

أكد مدعي عام ضريبة المبيعات في دائرة ضريبة الدخل أحمد الوحوش أن الإصلاح الضريبي لا يمكن تحقيق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية الأخرى للوصول إلى الأهداف المرجوة نحو الإصلاح الاقتصادي المطلوب، وأضاف خلال ندوة حول "الإصلاح الضريبي واقع وطموحات" نظمتها كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت أن دائرة ضريبة الدخل تقوم بالتواصل وبناء جسور الثقة بين المكلفين والدائرة من خلال عقد الورشات التعريفية وإرسال رسائل خلوية للتعريف بأعمال الدائرة الرئيسية بهدف تحقيق الخدمة المميزة والقيام بالدور المبذول لإنجاح مشروع الإصلاح الضريبي، وأشار الوحوش إلى أن القانون الحالي للضريبة يتميز عن غيره من القوانين بوجود مقومات حقيقية للإصلاح الضريبي الجيد والذي انطلق من النصوص الدستورية والقواعد الاجتماعية من خلال إجراء دراسة واقعية للنظام الحالي والعمل على تعديله بهدف تفادي الآثار السلبية التي كانت موجودة في النظام الضريبي السابق.

وبين بأنه بناء على التوجيهات الملكية السامية بتشكيل اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية والتي تضمنت خطة الحكومة لغاية ٢٠١٦ حيث جاء في الفصل السابع من الأجندة "أن النظام الضريبي القائم معقد ويفرض ضغوطات ضريبية تكاد تكون الأعلى في المنطقة" الأمر الذي دفع باللجنة بالتوجه إلى ضرورة العمل على إصلاح الإعفاءات التمييزية لبعض القطاعات والذي والذي كان واضحاً في خطاب التكليف السامي للحكومة الحالية من خلال التأكيد على الإصلاح المالي وتعديل التشريعات المالية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة ، وأضاف الوحوش أن قانون الضريبة جاء للحد من استهلاك بعض السلع مثل الدخان والمشروبات الروحية والتي تم فرض الضرائب عليها ،وهناك بعض الإصلاحات الضريبية تم إقرارها تمشياً مع ظروف المواطنين من خلال تخفيض الضرائب على بعض السلع بنسبة(٢-٤٪) بالإضافة إلى إعفاء بعض المواد الغذائية بالكامل من الضريبة مثل طعام الأطفال واحتياجات المعاقين موضحا بأنه تم تخفيض الضرائب على اللحوم والألبان وتفادي الازدواجية في تحصيل الضرائب حيث يوجد خصم ضريبي على المشتريات والمبيعات شريطة عدم تراكم الأموال الضريبية موضحاً أن الإعفاء الضريبي اقتصر أيضاً على خدمات المحامين في قضايا المحاكم وتم استثناء الاستشارات من خلال فرض الضرائب عليها.

وبين أنه تم ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعي إعفاء السيارات الهجين من الضرائب والتي تعتبر صديقة للبيئة لضمان توفير الاستهلاك من الوقود ،بالإضافة إلى ما شهدته المملكة من أزمة اقتصادية في عام ٢٠٠٧ عملت الحكومة آنذاك على إصدار قرار برفع حد التسجيل للتجار من ٥٠ ألف دينار إلى ١٠٠ ألف دينار بالإضافة إلى إصلاح ضريبي آخر على مادة الإسمنت والتي جاءت اثر ارتفاع الأسعار عالمياً فكان لا بد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهمة، المستشار القانوني في دائرة ضريبة الدخل خلف السكارنة أوضح من جانبه مراحل تطبيق قانون الضريبة باعتبار الأردن الدولة الثانية بعد العراق التي أصدرت أول قانون للضريبة استناداً إلى الدستور، وبين أن القانون جاء لاستيفاء الضرائب من المكلفين بشكل إلزامي وفق القانون لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بمنح الإعفاءات الكلية أو الجزئية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إضافة إلى فوائد أخرى منها ضبط الاستهلاك مشيراً إلى أ، هناك أهداف اجتماعية للضريبة بحيث تجبى من الأغنياء وتنفق على الفقراء، وأشار السكارنة إلى أن المكلف يقوم بإعلان الدخل الإجمالي والتي وجدت على أثرها الثقة ما بين المكلف وضريبة الدخل ،موضحاً أن الدائرة استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في خدماتها وضمن الأنظمة والتعليمات الموضوعة بهذا الخصوص، في ختام الندوة التي أدارها الدكتور موفق محاميد أجاب الوحوش والسكارنة على أسئلة واستفسارات الطلبة والحضور.

الغد

الغد- الاربعاء 6 محرم 1431 هـ - 23 كانون الأول 2009 م

الوحوش: الإصلاح الضريبي لا يتحقق بمعزل عن السياسي والاجتماعي

حسين الزبود
Hussein.alzboud@alghad.jo

المفرق- أكد مدعي عام ضريبة المبيعات في دائرة ضريبة الدخل، أحمد الوحوش، أن "الإصلاح الضريبي لا يمكن تحقيق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية الأخرى للوصول إلى الأهداف المرجوة نحو الإصلاح الاقتصادي المطلوب".

وأشار الوحوش، خلال ندوة بعنوان "الإصلاح الضريبي واقع وطموحات" نظمتها أمس كلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت، إلى أن "دائرة ضريبة الدخل تقوم بالتواصل وبناء جسور الثقة بين المكلفين والدائرة من خلال عقد الورشات التعريفية وإرسال رسائل خلوية للتعريف بأعمال الدائرة الرئيسية بهدف تحقيق الخدمة المميزة والقيام بالدور المبذول لإنجاح مشروع الإصلاح الضريبي".

وبين أن "القانون الحالي للضريبة يتميز عن غيره من القوانين بوجود مقومات حقيقية للإصلاح الضريبي الجيد انطلاقا من النصوص الدستورية والقواعد الاجتماعية من خلال إجراء دراسة واقعية للنظام الحالي والعمل على تعديله بهدف تفادي الآثار السلبية التي كانت موجودة في النظام الضريبي السابق".

ولفت إلى أنه "بناء على التوجيهات الملكية بتشكيل اللجنة الوطنية للأجندة الوطنية التي تضمنت خطة الحكومة لغاية 2016، حيث جاء في الفصل السابع من الأجندة أن "النظام الضريبي القائم معقد ويفرض ضغوطات ضريبية تكاد تكون الأعلى في المنطقة"، تم دفع اللجنة بالتوجه إلى ضرورة العمل على إصلاح الإعفاءات التميزية لبعض القطاعات، والذي كان واضحا في خطاب التكليف السامي للحكومة المالية من خلال تأكيد الإصلاح المالي وتعديل التشريعات المالية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة".

وأوضح الوحوش أن "قانون الضريبة جاء للحد من استهلاك بعض السلع مثل الدخان والمشروبات الروحية، والتي تم فرض الضرائب عليها"، لافتا إلى أن "هناك بعض الإصلاحات الضريبية التي تم إقرارها بما يتماشى مع ظروف المواطنين بتخفيض الضرائب على بعض السلع بنسبة من 2 إلى 4 ٪ وإعفاء بعض المواد الغذائية بالكامل من الضريبة مثل طعام الأطفال واحتياجات المعوقين وتخفيض الضرائب على اللحوم والألبان وتفادي الازدواجية في تحصيل الضرائب". وبين أنه "يوجد خصم ضريبي على المشتريات والمبيعات شريطة عدم تراكم الأموال الضريبية، إذ اقتصر الإعفاء الضريبي على خدمات المحامين في قضايا المحاكم، فيما تم استثناء الاستشارات من خلال فرض الضرائب عليها".

وأشار الوحوش إلى أنه "تم ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعي إعفاء السيارات الهجينة، التي تعتبر صديقة للبيئة، من الضرائب لضمان توفير الاستهلاك من الوقود"، إضافة إلى "ما شهدته المملكة من أزمة اقتصادية في العام 2007، ما دفع بالحكومة آنذاك إلى إصدار قرار برفع حد التسجيل للتجار من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار"، فضلا عن "إصلاح ضريبي آخر على مادة الإسمنت التي جاءت إثر ارتفاع الأسعار عالميا، فكان لا بد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهمة".

من جانبه، أوضح المستشار القانوني في دائرة ضريبة الدخل، خلف السكارنة، أن "القانون جاء لاستيفاء الضرائب من المكلفين بشكل إلزامي لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بمنح الإعفاءات الكلية أو الجزئية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاستثمارية وضبط الاستهلاك"، فضلا عن " أهداف اجتماعية للضريبة بحيث تجبى من الأغنياء وتنفق على الفقراء".

وبين أن "الأردن يعتبر الدولة الثانية بعد العراق التي أصدرت أول قانون للضريبة استنادا إلى الدستور"، مشيرا إلى أن "المكلف يقوم بإعلان الدخل الإجمالي، والذي وجدت على إثره الثقة بين المكلف وضريبة الدخل".

جامعة آل البيت

جريدة الديار

العدد : ١٦٥٨ صفحة : ١٢ اليوم : الأربعاء التاريخ : ٢٣-١٢-٢٠٠٩

خلال ندوة له حول الإصلاح الضريبي واقع وطموحات في آل البيت

الوحوش : الإصلاح الضريبي لن يحقق نتائجه بمعزل عن الإصلاحات الأخرى

ا ضرورة العمل على اصلاح الاعفاءات التميزية لبعض القطاعات

● جانب من المحاضرة

■ تعديل القانون جاء لتفادي الآثار السلبية للنظام الضريبي السابق

ديار - اكد مدعي عام ضريبة
بيعات في دائرة ضريبة الدخل
محمد الوحوش ان الإصلاح
ضريبي لا يمكن تحقيق نتائجه
عزل عن الإصلاحات السياسية
اجتماعية الاخرى للوصول إلى
داف المرجوة نحو الإصلاح
تصادي المطلوب .

اضاف خلال ندوة حول "
سلاح الضريبي واقع
موحات "نظمتها كلية
إسات الفقهية والقانونية في
معة آل البيت ان دائرة ضريبة
خل تقوم بالتواصل وبناء
سور الثقة بين المكلفين والدائرة
خلال عقد الورشات التعريفية
سال رسائل خلوية للتعريف
مال الدائرة الرئيسية بهدف
قيق الخدمة المميزة والقيام
ور المبذول لإنجاح مشروع
لاح الضريبي .

شار الوحوش إلى أن القانون
الي للضريبة يتميز عن غيره
لقوانين بوجود مقومات
قية للإصلاح الضريبي الجيد
ي انطلق من النصوص
تورية والقواعد الاجتماعية
خلال إجراء دراسة واقعية
م الحالي والعمل على تعديله
ت تفادي الآثار السلبية التي
موجودة في النظام الضريبي
ق.

ن بانه بناء على التوجيهات الملكية السامية بتشكيل
ة الوطنية للأجندة الوطنية والتي تضمنت خطة
مة لغاية 2016 حيث جاء في الفصل السابع من
دة "أن النظام الضريبي القائم معقد ويفرض
بطات ضريبية تكاد تكون الأعلى في المنطقة"الأمر
دفع باللجنة بالتوجه إلى ضرورة العمل على إصلاح
اءات التمييزية لبعض القطاعات والذي والذي كان
حاً في خطاب التكليف السامي للحكومة الحالية من
التاكيد على الإصلاح المالي وتعديل التشريعات
بما يتناسب مع متطلبات المرحلة المقبلة .

واضاف الوحوش ان قانون الضريبة جاء للحد من استهلاك بعض السلع مثل الدخان والمشروبات الروحية والتي تم فرض الضرائب عليها ,وهناك بعض الإصلاحات الضريبية تم إقرارها تمشياً مع ظروف المواطنين من خلال تخفيض الضرائب على بعض السلع بنسبة(4-2٪) بالإضافة إلى إعفاء بعض المواد الغذائية بالكامل من الضريبة مثل طعام الأطفال واحتياجات المعاقين موضحا بانه تم تخفيض الضرائب على اللحوم والالبان وتفادي الازدواجية في تحصيل الضرائب حيث يوجد خصم ضريبي على المشتريات والمبيعات شريطة عدم تراكم الأموال الضريبية موضحاً ان الإعفاء الضريبي اقتصر ايضاً على خدمات المحامين في قضايا المحاكم وتم استثناء الاستشارات من خلال فرض الضرائب عليها.

وبين انه تم ضمن عمليات الإصلاح الاجتماعي إعفاء السيارات الهجين من الضرائب والتي تعتبر صديقة للبيئة لضمان توفير الاستهلاك من الوقود ,بالإضافة إلى ما شهدته المملكة من أزمة اقتصادية في عام 2007 عملت الحكومة آنذاك على إصدار قرار برفع حد التسجيل للتجار من 50 الف دينار إلى 100 الف دينار بالإضافة إلى إصلاح ضريبي آخر على مادة الإسمنت والتي جاءت اثر ارتفاع الأسعار عالمياً فكان لا بد من اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهمة .

المستشار القانوني في دائرة ضريبة الدخل خلف السكارنة أوضح من جانبه مراحل تطبيق قانون الضريبة باعتبار الأردن الدولة الثانية بعد العراق التي اصدرت أول قانون للضريبة استناداً إلى الدستور ,وبين أن القانون جاء لاستيفاء الضرائب من المكلفين بشكل إلزامي وفق القانون لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار بمنح الإعفاءات الكلية أو الجزئية لمختلف النشاطات الاقتصادية والاستثمارية إضافة إلى فوائد أخرى منها ضبط الاستهلاك مشيراً إلى أ، هناك اهداف اجتماعية للضريبة بحيث تجبى من الأغنياء وتنفق على الفقراء .واشار السكارنة إلى أن المكلف يقوم بإعلان الدخل الإجمالي والتي وجدت على اثرها الثقة ما بين المكلف وضريبة الدخل ,موضحاً أن الدائرة استطاعت أن تحقق نقلة نوعية في خدماتها وضمن الأنظمة والتعليمات الموضوعة بهذا الخصوص.

في ختام الندوة التي أدارها الدكتور موفق محاميد أجاب الوحوش والسكارنة على اسئلة واستفسارات الطلبة والحضور.